الثورة
يومية سياسية

تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

الحلقي أمام مجلس الشعب: الحكومة مستمرة في تنفيذ بيانها.. أزمة الخبز إلى زوال ومخزون القمح يكفي لأكثر من عام ..النفط يغطي 80 ٪ من حاجة السوق.. رصد 30 مليار ليرة للتعويض على المتضررين.. إجرام الإرهابيين ألحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد وبحياة المواطنين

دمشق
سانا
الصفحة الاولى
الثلاثاء 1-1-2013
أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي أن الحكومة مستمرة في تنفيذ بيانها الحكومي من خلال متابعة الاشراف على تنفيذ القوانين والانظمة ومراقبة عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها وذلك استنادا الى أحكام الدستور

والى توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد المستمرة لتطوير الاداء الحكومي بما يواكب تحديات المرحلة الراهنة موضحا أن الحكومة تعمل بشكل ميداني وبروح عالية من المسؤولية الوطنية لمواجهة المؤامرة الكبرى التي تتعرض لها سورية والتي تعد الاخطر في مجمل تاريخها.

وقال الحلقي أمام مجلس الشعب أمس: ان خصوصية المرحلة الراهنة تتطلب من الجميع تحمل المسؤولية الوطنية سواء في مواقع السلطة التشريعية أو القضائية أو التنفيذية ولا سيما أننا نعمل في ظروف استثنائية تتعرض فيها سورية لمؤامرة كبرى ما يتطلب من الجميع ودون تمييز أداء استثنائيا وعلاقة مميزة تقوم على الوعي بطبيعة المخاطر التي تهدد سورية.. علاقة قوامها ترسيخ التعاون والتكامل بما يوحد الامكانات والقدرات ويجعل من الجميع فريقا واحدا.

واضاف الحلقي ان الحكومة تقوم رغم الظروف والصعوبات بأداء وتنفيذ مهامها وواجباتها وتعمل على ايجاد الحلول واتخاذ جميع الاجراءات الممكنة لتأمين الاحتياجات الضرورية والاساسية وتنفيذ الخطط والمشاريع الضرورية منها وفق مبدأ الاولويات واتخاذ القرارات ذات الطبيعة الخاصة وفق متطلبات المرحلة موضحا أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية والعربية عرقلت تعاملاتنا المصرفية الدولية وعقدت عمليات الاستيراد والتصدير في المرحلة السابقة في حين انعكست الاوضاع الامنية سلبا على الانتاج الزراعي والصناعي في بعض المناطق ما أدى الى ارتفاع أسعار جميع السلع وأثر سلبا في

قيمة الليرة السورية وقدرتها الشرائية وموارد الدولة وقدرتها على تحسين ادارة العمليات الاقتصادية والاجتماعية.

وأكد رئيس مجلس الوزراء دعم الحكومة الكبير لقواتنا المسلحة الباسلة وقوى الامن الداخلي التي تقف سدا منيعا في وجه المخططات المعادية لانها الضامن لوحدته وسلامة أراضيه وأمن المواطنين وهيبة الدولة اضافة الى التزامها بايلاء العناية الخاصة لأسر الشهداء الابطال موضحا أن الحكومة تمضي باعادة الامن والاستقرار في أرجاء وطننا الحبيب وملاحقة فلول المجموعات الارهابية في جميع أرجاء سورية بفضل تضحيات جيشنا الباسل وتلاحم أبناء شعبنا معه وذلك بالتوازي مع العمل على تأمين متطلبات شعبنا ومقومات صموده.

واستعرض الحلقي ما تقدمه الحكومة في القطاعين الاقتصادي والتنموي والقطاع الخدمي الذي يعاني تحديات كبيرة وصعوبات جمة من خلال ما يتعرض له من تعديات وتخريب تقوم بها المجموعات الارهابية المسلحة في أغلب المحافظات.

وقال الحلقي ان الحكومة تعمل على دعم مشروع المصالحة الوطنية وتتجاوب مع اي مبادرة اقليمية او دولية من شأنها حل الازمة الراهنة بالحوار والطرق السلمية ومنع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية واعتبار ما يجري في سورية شأنا سوريا يحله السوريون بأنفسهم دون ضغوط واملاءات خارجية مؤكدا ان سورية تمضي نحو اللحظة التاريخية التي تعلن انتصارها على اعدائها لترسم معالم سورية المنشودة ولتعيد بناء نظام عالمي جديد يعزز مفهوم السيادة الوطنية ومبدأ القانون الدولي.

واوضح أن قطاع النفط والمشتقات النفطية تعرض لتعديات كبيرة وتخريب ولاسيما الحقول وخطوط النقل والمصافي اضافة الى تعرض قطاع النفط للاضرار بسبب العقوبات الظالمة المفروضة على سورية منذ البداية بكل مكوناته سواء التصديرية أو من خلال الناقلات التي تنقل النفط المستورد من الدول الصديقة والحصار على المصارف التي تؤمن سيولة التعاملات المصرفية من أجل تسديد قيمة المشتقات النفطية.

واعتبر رئيس مجلس الوزراء أن مشكلة نقص مادتي المازوت والغاز مركبة ويتداخل فيها أكثر من مكون أولها تخريب خطوط النقل والتعدي على الحقول ونقص المنتج من النفط الخام السوري الذي كان يصل الى 380 الف برميل يوميا الى مقدار متدن من الانتاجية ما أثر سلبا في تشغيل المصافي اضافة الى تأثر المستوردات من المشتقات بالحصار الاقتصادي الذي تفرضه الدول الغربية والعربية على كمية المستورد من هذا النفط حيث كانت كمية النفط المنتجة والمستوردة خلال الاسبوعين الماضيين لا تتجاوز 35-40 بالمئة من الحاجة الوطنية ما أدى الى حدوث أزمة خانقة.

وأوضح الحلقي أن الحكومة أبرمت الكثير من العقود مع الدول الصديقة لتأمين مادة المازوت بكمية تتراوح بين 25 الى 30 بالمئة من الحاجة الوطنية أي المجموع وبدأنا يوم أمس بتسيير صهاريج لنقل المشتقات النفطية بسبب تعطل سكك الحديد رغم ما تتعرض له هذه الصهاريج من تعديات وسلب ونهب وابتزاز للسائقين الذي حال دون مساهمة الكثير من الصهاريج في نقل مادتي المازوت والغاز الى المحافظات السورية.

وأضاف الحلقي انني أطمئنكم واطمئن أبناء شعبنا بأن مادة المازوت الان متاحة بنسبة 75 الى 80 بالمئة من الحاجة الوطنية وبدأنا بتوزيعها منذ أمس على المحافظات السورية وفق برنامج ممنهج وحسب الاحتياجات المقررة لكل من المحافظات ويبقى بعض المحافظات التي الى تاريخه يتعذر الوصول اليها نسبيا بسبب التعديات على محاور النقل البري ولاسيما محافظتي حلب والحسكة الى حد ما.

وقال الحلقي حاولنا عدة مرات نقل مادة المازوت والغاز والبنزين الى تلك المحافظات ونجحنا في ذلك أحيانا وأحبطنا في أحيان أخرى.. والمحاولات مستمرة ومع ذلك نقوم بتأمين مادة المازوت والمشتقات الاخرى الى ريف حلب والحسكة حيث يتم نقل بعض الاحتياجات عبر معابر جانبية ومحاور خاصة وبالتنسيق مع المجتمع الاهلي الذي يساعدنا في الكثير من الحالات في وصول تلك المشتقات ولو كانت بكميات لا تلبي احتياجات وطموحات أبناء شعبنا.. وبالتالي سيكون هناك اكتفاء في المحافظات خلال الايام القادمة نسبيا اما المحافظات الاخرى فيجري العمل على محاور أخرى منها على سبيل المثال محافظة الحسكة حيث سيصل اليوم اليها 76 صهريج مازوت من الدول المجاورة اضافة الى صهاريج أخرى تصل الى ريف دمشق وحمص من دولة شقيقة مجاورة.

وأضاف الحلقي ان مخزوننا من مادة القمح يكفينا لمدة تتجاوز 377 يوما بدءا من تاريخ أمس وان مشكلة نقص الطحين التي حدثت في الاسابيع الماضية كان سببها التعديات التي حصلت على محطات توليد الطاقة الكهربائية وشبكة التوزيع وخاصة الشبكات ذات التوتر العالي الـ 400 و 230 ما أدى الى فقدان التيار الكهربائي في بعض المناطق التي تتوزع فيها المطاحن.

وقال الحلقي ان سورية لديها اكتفاء بالطاقة الطحنية ولديها فائض يومي يتجاوز الالف طن حيث ان احتياجاتنا الوطنية اليومية 7000 طن وكنا ننتج من الطحين يوميا 8000 طن من خلال عمل تقوم به مطاحن القطاعين العام والخاص ولكن 23 مطحنة توقفت عن العمل ما أدى الى نقص الطاقة الطحنية من 7000 طن يوميا الى 5000 أو 5500 طن في اليوم الواحد أي بنقص يصل الى 1500 طن يوميا وبالتالي حدوث نقص في كمية الخبز المنتج.

وأضاف رئيس مجلس الوزراء حاولنا السيطرة على الازمة من خلال زج المخزون الاستراتيجي لمادة الطحين في أغلب مخابزنا الوطنية سواء أكانت المخابز الالية أم الاحتياطية أم الخاصة وقد وصلنا الى مرحلة أقرب للنفاذ وقد كنا بالتوازي نسرع في ابرام عقود لاستجرار مادة الطحين مع الدول الصديقة واستطعنا خلال الاسبوع الماضي السيطرة على الازمة واستجرار مقدار 100 الف طن من مادة الطحين على مراحل تصل تباعا في كل يوم الى مخابزنا الوطنية في أغلب المحافظات باستثناء محافظة حلب التي نقوم بايصال مادة الخبز لها عبر النقل الجوي.

وأكد الحلقي أن أزمة الطحين انتهت وأن أزمة الخبز في أغلب المحافظات الى زوال بفضل الجهود التي تبذل من عمال الشركة العامة للمطاحن الذين يعملون على مدار الساعة وفي ظروف صعبة يعلمها الجميع اضافة الى الجهد الكبير الذي يبذل أيضا من عمال الشركة العامة للمخابز سواء أكانت المخابز الالية أم الاحتياطية.

وأوضح الحلقي أن ابرام العقود مع الدول الصديقة مستمر لاستجرار الكميات الكافية من مادة الطحين سواء أكان مع أوكرانيا أم لبنان وهي ستصل تباعا لاعادة ترميم المخزون الاستراتيجي لمادة الطحين.

وقال الحلقي ان المخزونات من مادتي السكر والرز بحالة استقرار دائم وهناك استمرارية لتعبئة هذه المخازين وخلال أيام سيصل الكثير من الناقلات التي تنقل هذه المواد بشكل دوري ومستمر الى شاطئنا ليتم توزيعها على المواطنين سواء أكان في اطار المقنن التمويني أم في اطار تأمين متطلبات السوق العادي من هذه المواد التموينية.

واضاف الحلقي ان الارهابيين يستهدفون مكونات الشبكة الكهربائية من أجل خلق مشكلة خدمية وتنموية اقتصادية ومشكلة مجتمعية بين الشعب والحكومة حيث تم استهداف سكك النقل الحديدي التي توصل المشتقات الى محطات توليد الطاقة الكهربائية وقد تم تجاوز هذه المشكلة عبر الاعتماد على أسطول ضخم من الصهاريج في المرحلة الاولى.

وتابع الحلقي ان الارهابيين لجؤوا مؤخرا الى استهداف أبراج التوتر الكهربائي ذات الطاقة العالية وهي أبراج الـ 400 فولت و 230 وخاصة التي تصل بين المحافظات لتعطل آلية التحكم الآلي التي تقوم بها وزارة الكهرباء في اطار اعادة التوازن للطاقة الكهربائية بين المحافظات.. وقد نجحت وزارة الكهرباء في التصدي لتلك الازمة في أغلب الحالات ولكن لاتزال هناك بعض الابراج والشبكات التي تنقل التيار الكهربائي معطلة بسبب عدم القدرة على الوصول اليها بسبب الظروف غير الامنة وبسبب التعدي على ورشات الكهرباء في أغلب المحافظات.

وأوضح الحلقي أنه بفضل الجهود التي قامت بها وزارة الكهرباء تمت اعادة التيار الكهربائي الى حلب المحافظة الصامدة حيث استطعنا الى تاريخ اليوم ايصال الطاقة الكهربائية الى محافظة حلب بطاقة تصل الى 725 ميغا واط أي بنسبة 75 بالمئة من الاحتياجات لتلك المحافظة وبنسبة على المستوى الوطني تجاوزت 65 بالمئة من الاحتياجات الوطنية لافتا الى أنه يتم توزيع الطاقة الكهربائية المتوافرة على المناطق والاحياء في اطار برنامج تقنين يبدأ من خمس ساعات وينتهي بـ 12 ساعة.. ولكن أعدكم بأن الجهود مستمرة من خلال ورشات العمل التي تعمل ليل نهار على ايصال الطاقة الكهربائية لجميع الاحياء.

وقال رئيس مجلس الوزراء بالتوازي تم استهداف قطاع الاتصالات بهدف خلق مشكلة في وسائل الاتصالات سواء أكانت الارضية أم الخلوية او حتى في الانترنت وتكبد هذا القطاع أضرارا هائلة سواء

أكانت مباشرة أم غير مباشرة تجاوزت 5و9 مليارات ليرة من خلال استهداف أكثر من 170 مقسما من أصل 700 مقسم اضافة الى استهداف أكثر من 1700 برج خلوي من أصل 6000 برج.

وأضاف الحلقي ان قطاع الصحة هو الاخر كان من بين القطاعات المستهدفة فالى الان تم خروج أكثر من 25 مشفى وطنيا خارج الخدمة من أصل 124 مشفى وأكثر من 111 مركزا صحيا من أصل 1921 مركزا اضافة الى 147 سيارة اسعاف خرجت من الخدمة الا أنه رغم هذه الاضرار فان قطاع الصحة مستمر ويقوم بتقديم كل الخدمات الصحية في كل المحافظات وأريافها بفضل الانتشار الافقي لهذه المنشآت وبفضل الجهود الكبيرة التي تبذل من قطاع الصحة وكل العاملين الذين يعملون فيه لدرجة أذهلت العاملين في المنظمات الدولية موضحا أنه رغم هذه الظروف الصعبة التي تمر ها البلاد تم تنفيذ حملة اللقاح الوطني التي استهدفت أكثر من 5و1 مليون طفل.

ولفت الحلقي الى أن قطاع الدواء عانى مما عانته القطاعات الاخرى الاقتصادية والتنموية من خلال استهداف معامل الصناعات الدوائية البالغ عددها في سورية 72 معملا حيث تم استهداف 25 معملا في حلب وريف دمشق وريف حمص مؤكدا أنه رغم ذلك فان أغلب الاصناف متوافرة في السوق المحلي ولا مشكلة في تأمين أي مادة دوائية الى حد ما رغم التعديات التي تعرض لها قطاع الصناعة الدوائية الوطنية حيث تقوم الوزارة بالتنسيق مع الدول الصديقة باستجرار واستيراد كل الاصناف للامراض المزمنة موضحا أن هذا القطاع مستقر وكل ما يشاع عن نقص في الادوية هو عبارة عن جزء من الحملة الاعلامية التضليلية التي تتعرض لها سورية.

وقال الحلقي ان عدد المدارس التي تضررت منذ بداية الازمة وصل الى 2326 مدرسة بأضرار تتراوح بين بسيطة ومتوسطة وكبيرة حيث تمت صيانة أكثر من 300 مدرسة ليبقى 2000 مدرسة خارج الخدمة منها 1600 مدرسة لاتزال تؤوي أهلنا واخوتنا الذين تضررت منازلهم بفعل المجموعات الارهابية المسلحة.. وبالتالي قطاع التربية رغم هذه الصعوبات استمر في تأدية واجباته تجاه العملية التربوية.

وأشار الحلقي الى ان هناك بعض المحافظات التي تعاني صعوبات في استمرارية العملية التربوية على رأسها محافظة حلب التي تبلغ نسبة الدوام في أغلب المدارس 11 بالمئة بسبب الظروف الامنية وتعذر ارسال الاهالي لابنائهم الى تلك المدارس لكن في الاطار العام متوسط دوام الطلاب في مدارسنا الوطنية يتجاوز 75 بالمئة ومتوسط دوام الاسرة التربوية يتجاوز 91 بالمئة في أغلب المحافظات.

وبين الحلقي ان العملية التعليمية في قطاع التعليم العالي مستمرة باستثناء مركز جامعة الفرات في محافظة ديرالزور أما بقية الجامعات الوطنية فيداوم فيها الطلاب وكانت هناك اجراءات لوزارة التعليم العالي خارج اطار نظام الجامعة بالسماح لابنائنا وطلبتنا بالدوام في أي جامعة وأي معهد مواز في الجامعات الوطنية وحتى تم اتخاذ قرار مؤخرا بالسماح لهم بتقديم الامتحانات في تلك الجامعات.

وأوضح الحلقي ان الحكومة وفي اطار التزامها بما ورد في بيانها الحكومي فيما يخص تشغيل الشباب انتهت من تأمين 25 الف فرصة عمل للشباب حيث أجريت كل الاجراءات التنظيمية والادارية والقانونية التي استكملت في المحافظات باستثناء حلب وادلب وديرالزور حيث تم تأجيل هذا الاجراء بسبب ظروف أمنية مؤكدا أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لم تتلق أي طلب من أي جهة رسمية أو غير رسمية بأن هناك خللا مثبتا يؤدي الى الغاء أي مسابقة أجرتها الوزارات والمؤسسات المختصة والمحافظات.

وأشار رئيس مجلس الوزراء الى أن حجم الاضرار التي تم رصدها حتى تاريخه في المنشآت العامة والخاصة المباشرة وغير المباشرة باستثناء منشآت حلب وديرالزور بلغ 855 مليار ليرة سورية إلا أن تقديراتنا للمحافظات التي لم ترصد يتجاوز حجم الاضرار 2000 مليار ليرة سورية.

وقال رئيس مجلس الوزراء منذ الايام الاولى للازمة بدأت الحكومة بايواء المتضررين وتأمين أماكن الاقامة الكريمة لهم من ايواء وغذاء وكساء ودواء ومن دعم نفسي وقد بلغ عدد الاسر المتضررة الى تاريخه والتي تم رصدها من اللجان العليا للاغاثة ولجنة الانجاز 624 الف أسرة متضررة أي بما يعادل 3و3 ملايين مواطن من خلال التعدي الذي تعرضت له تلك الاسر وتهديد المجموعات الارهابية المسلحة.

وأضاف بعد أن قامت القوات المسلحة والوزارات والمديريات المختصة بتأهيل البنى التحتية في كثير من الاحياء سواء في محافظة دمشق أو ريفها أو حمص أو غيرها عادت 100 الف أسرة الى أماكن سكنها.. والحكومة ملتزمة بتقديم كل ما من شأنه تأمين حياة كريمة لهذه الاسر بالتنسيق مع المنظمات غير

الحكومية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع الاهلي والمبادرات المجتمعية التي ساهمت الى حد كبير بتأمين كل مستلزمات تلك الاسر من مواد أساسية وغذائية وصحية من خلال سلال صحية وغذائية وبطانيات وفرش وغير ذلك من أجل تأمين حياة مستقرة لتلك الاسر .

وبين رئيس مجلس الوزراء أنه تم رصد ملياري ليرة سورية من أجل التعويض على الاسر المتضررة وفق قاعدة بيانات أعدتها المحافظات ليتم ايصال المعونات اللازمة لتلك الاسر حيث تم دفع 50 بالمئة من الاضرار المقدرة لكل أسرة وتم دفعها من رؤساء اللجان الفرعية في المحافظات موضحا أن عدم توزيع الدفعة الاولى من تعويضات الاضرار في بعض المحافظات هو بسبب عدم رصد قاعدة بيانات ليتم دفع المستحقات.

وكشف رئيس مجلس الوزراء أنه حتى تاريخه تم دفع مبلغ وقدره 385و1 مليار ليرة وفي عام 2013 تم رصد مبلغ قدره 30 مليار ليرة سورية ستوزع على المتضررين وفق قاعدة البيانات التي ترسل من المحافظات السورية موضحا أن هذه التعويضات لا تقتصر على الممتلكات الخاصة بل تستهدف السيارات الخاصة الموجودة خارج اطار التأمين حيث تدفع التعويضات للمواطنين ومن تحطمت سيارته بالكامل سيتم استيراد سيارة جديدة له معفاة من الرسوم الجمركية كاملة .

وأكد الحلقي أن الحكومة مستمرة في الاصلاح الاداري عبر تطوير البنى الادارية في مؤسسات الدولة ومرافقها حيث تقوم لجنة الاصلاح الاداري بانجاز المزيد من مشاريع القوانين التي تلامس الحياة اليومية للمواطنين بهدف مكافحة الفساد والهدر وتبسيط الاجراءات الحكومية وكل ما من شأنه الارتقاء بالوظيفة العامة للدولة.

وجدد رئيس مجلس الوزراء تأكيد أنه تتم محاسبة واعفاء كل المعنيين بالقطاعات الحكومية والمؤسسات القاعدية حيث تم اعفاء الكثير من معاوني الوزراء والى اليوم تم اعفاء 21 معاونا وعشرات المديرين العامين وعشرات المديرين الفرعيين وفق عمل مؤسساتي بالتعاون مع كل الجهات المعنية من أجل ايصال الكفاءات الوطنية المميزة الى سدة القرار الوطني وتمت احالة الكثير من المعنيين الى المؤسسات الرقابية والحجز على أموالهم وطرد الكثير من القضاة الفاسدين والكثير من الموظفين الاداريين المتواطئين الذين أخلوا بواجبهم الوظيفي.

وقال الحلقي في اطار الاصلاح القضائي تمضي وزارة العدل بانجاز الكثير من مشاريع القوانين التي ظهر منها الكثير والاخر هو في طور الدراسة من أجل اصلاح مؤسسة القضاء ليكون قضاء عادلا يرقى الى طموحات السوريين لتحقيق قضاء مستقل بعيد عن المحسوبيات ومصادر الفساد.. وقد تم اعفاء الكثير من المحامين العامين في المحافظات وتبديل الكثير من رؤساء المحاكم وتم اجراء مسابقة لطلاب المعهد القضائي وستصدر النتائج خلال أيام وهناك دورة للمحامين من أجل تخريج قضاة تشريع وبداية وصلح لتبسيط اجراءات القضاء وعدم التسويف في فصل الكثير من الدعاوى بغرض الابتزاز.

وختم رئيس مجلس الوزراء كلمته بالقول: لابد من التوضيح أن التحديات والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على شعبنا لم تثنه عن مواقفه الوطنية والقومية بفضل اقتصاد قوي ومتين ومتماسك.. فالاقتصاد السوري اقتصاد متعدد الموارد زراعي صناعي تجاري لن تثنيه العقوبات عن تأدية واجبه في تأمين كل ما من شأنه تحقيق الامن الغذائي لابناء شعبه.. اقتصاد بأقل المديونيات في العالم.. ولدينا من القطع الاجنبي ما يكفينا لتأمين مستلزمات أبناء شعبنا من المواد الاساسية والمشتقات التموينية وكل متطلبات الصمود لقواتنا المسلحة.

E - mail: admin@thawra.com

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ـ دمشق ـ سورية